## المقدمـــــة

يمر المجتمع العراقي في مرحلة مخاض كبيرة تكاد تطال معظم قدراته وهيئاته الرسمية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في وضع اقرب مايكون الى التغير الشامل والتحول السياسي والاجتماعي الاقتصادي نحو اطر ومفاهيم وادوار جديدة تكون غير مألوفة على ابناء المجتمع خصوصا على جيل الشباب.

فالواقع السياسي يفرز الان انتقالة من نظام سلطوي يقوم الايديولوجية المهيمنة للحزب الواحد فكرا وممارسة ومؤسسات كانت تعبر عن سياسة واحدة وعقيدة واحدة هي عقيدة الحزب الحاكم والشخص الحاكم، الى مرحلة جديدة بدأت تشهد بروز تيارات سياسية واجتماعية متعددة تعبر عن خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والمهنية مع تعددية في التعبير عن الرأي من خلال الصحف والكتابات المنتشرة، بصورة غير مقننة او منضبطة وهي تكاد تكون اقرب الى الفوضوية منها الى التنظيم والضبط، الامر الي قد يؤدي الى تحول حرية الرأي والتعير والتعدد السياسي الى نقمة على المجتمع اكثر من كونها حالة صحية تؤدي الى مزيد من الديمقراطية والحرية لو لم يتم استخدامها وبلورتها على نحو صحيح ومفيد.

اما في الجانب الاجتماعي، فقد عاش المجتمع العراقي خصوصا في ظل فترة الحصار الاقتصادي مرحلة صعبة اثرت على تكويناته الاجتماعية من الناحية القيمية والدينية وفي التماسك الاجتماعي نتيجة لسياسات الاوضاع السابقة مع سياسات الانفتاح العشوائية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا الى اثار سلبية على تماسك المجتمع قيميا واخلاقيا، فتكون الاسرة العراقية امام مرحلة خطيرة في اعداد افرادها وامكاناتها لمواجهة وسائل التغير الوافد من الخارج، ولاسيما في حال اذا كانت تلك الامكانيات غير قادرة على مواجهة تحديات التغيير الخارجي... الامر الذي يتطلب ضرورة ان تكون هناك سياسات اجتماعية تخلق حالة التماسك القيمي والخلقي وتعزز الاواصر والروابط الاجتماعية وهي مهمة، بلا شك، تقع على عاتق المجتمع كله من خلال اداءه لدوره السياسي والاجتماعي ومستويات افراده وادراكهم لقضيتهم دفاع عن القيم الشاملة وبالاخص قيم المواطنة والانتماء.

اما في الجانب الاقتصادي... فالوضع الاقتصادي في العراق في ظل يشكل المعضلة الاساسية التي تفاقمت منها باقي المشاكل والازمات اثرت في مستويات الدخل والمعيشة وخلقت حالات صارخة من التفاوت المعيشي والطبقي والتوزيعي للاقتصاد والدخل، وتزايد معدلات البطالة...

من هنا يأتي دور المجتمع بما يملك من فئات وتكويات وقنوات للرأي، لادراء دوره السياسي والاجتماعي الحقيقي لمتابعة نشاطات الحكومة القائمة او المستقبلية والسعي للدفاع عن المصالح العامة، واداء الدور السياسي والاجتماعي تفترض وجود مساحة من الوعي والادراك بتفصيلات الحياة الشاملة والكيفية التي تعمل بها مؤسسات الدولة المختلفة، من اجل ان تكون آلية الدفاع والمطالبة بالحقوق اكثر فعالية وتأثير.

لذلك ينصب الجهد في اطار البحث هنا على دراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كيف كانت وكيف هي الان؟ وما ينبغي ان تكون عليه في المستقبل؟ ذلك من اجل السعي لخلق وتأهيل المجتمع الواعي المالك لارادته الوطنية من خلال اداءه له دوره السياسي على وجه الخصوص والاجتماعي بوجه عام، ولكن هذا الامر يتطلب متطلبات عامة واساسية من اجل التأهيل والتدريب على الاداء السياسي.

لذلك يمكن الانطلاق من فرضية اساسية ترى ((ان هناك علاقة ضرورية مابين مديات تحقيق الديمقراطية ومستويات الوعي السياسي الذي يمتلكه وان تلك الديمقراطية تتحقق بنجاح اذا ما استندت الى خطط متكاملة للتنشئة الاجتماعية تعمل على بناء الثقافة السياسية والموحدة لعموم المجتمع من اجل المساهمة في الحياة السياسية)).

والتأكد من صحة الفرضية يتم من خلال مناقشة مجموعة من التساؤلات تتعلق بماهية الاليات الاساسية لبناء الديمقراطية في العراق كالتنشئة الاجتماعية السياسية؟ وماهو دورها في ترسيخ الديمقراطية؟ ثم ماهي سبل رفع مستوى الوعي السياسي بشكل عام والوعي الديمقراطي بشكل خاص؟ والكيفية التي تمهدها عملية التنشئة

وعمليـة رفـع الـوعي السياسـي لقيـام المشـاركة السياسـية الديمقراطيـة فـي المجتمـع العراقي؟.

وللاجابة على تلك التساؤلات ستتم من خلال الآليات الاساسية الاتية ذلك سيتم تناول الموضوع من خلال آليات اساسية اهمها:

المحور الاول: خطط التنشئة الاجتماعية السياسية.

المحور الثاني: رفع ونشر الوعي والثقافة السياسية.

المحور الثالث: المشاركة في الحياة السياسية.

## المحور الاول
## خطط التنشئة الاجتماعية السياسية

تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية (Political Socialization) بدور بالغ الاهمية في تنمية وتطوير المجتمع واستقراره، لما لها من القدرة في تغيير نمط اجتماعي بما يحتوي من قيم وعادات اجتماعية او الحفاظ عليه والعمل على استمراريته وديمومته والحيلولة دون تغييره، ويتبدى ذلك الدور عندما تتفق الهيئات المسؤولة عن عملية التنشئة (الاسرة، المدرسة، الجماعات المرجعية، وسائل الاعلام) على هدف مشترك وهو خلق مجتمع متماسك واعي لحقوقه وواجباته الدينية وقادر على اداء دوره الاجتماعي عموما ودوره السياسي بشكل خاص.

وتعمل التنشئة الاجتماعية السياسية على رفع الوعي السياسي لافراد المجتمع وتأهيلهم لاداء ادوارهم السياسية المختلفة، وفقا للقيم التي تقوم عليها الجهة المسؤولة على التنشئة، لتنشئ افراد المجتمع للقيام بأدوارهم السياسية وفقا لما يمتلكون من قيم ومعارف ورموز واتجاهات سياسية تشكل جميعها الثقافة السياسية للمشاركة في الحياة السياسية.

لذا ينظر للتنشئة بشكل عام على انها (العملية التي يكتسب الافراد بواسطتها المعرفة والمهارات والامكانيات التي تجعلهم بصورة عامة المضاء قادرين على مجتمعهم)[1].

اما التنشئة الاجتماعية السياسية فعرفت بأنها (اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم الانسانية التي يحملها معه حينما يجند مختلف الادوار الاجتماعية) [2]. وعرفت ايضا بأنها (العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مدركاته السياسية وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية، وهي تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على مواقفة وقيمه السياسية)[3].

ولعل هذا التعريف الاخير يمتاز بنوع من الشمولية والتفصيل لطبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية وربطها بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث يعكس هذا الثالثوث طبيعة التنشئة السياسية للفرد والقيم الاجتماعية التي يحملها وانعكاس ذلك السلوك، فالتنشئة هنا هي عملية توحيد القيم لافراد المجتمع، وغرس قيم جديدة

تتطلبها مرحلة التغيير الحاصلة في المجتمع، والمجتمع العراقي يحتاج من دون شك الى عملية تنشئة وغرس قيم واتجاهات وثقافات تعبر عن واقعه اولا وعن متطلبات الوحدة الوطنية ولعل هذا مايقع على عاتق الهيئات التي تقوم بعملية التنشئة ابتداءا من الاسرة مرورا بالمدرسة والتنظيمات الاجتماعية السياسية ووسائل الاعلام ودورها في تأهيل المواطن العراقي لاداء دوره السياسي على نحو اكثر ديمقراطية وفعالية. حيث تقوم كل هيئة بدورها في سبيل اعداد افراد قادرين على مزاولة ادوارهم السياسية من خلال تعليم الافراد والاتجاهات السياسية ورفع وعيهم السياسي خصوصا في ظل المرحلة الحالية التي يشهد المجتمع وتنامي دور الكثير من الحركات والمنتديات والمؤسسات الثقافية والسياسية وفي ظل السياسات القائمة والاهداف والمصالح المتنوعة لمختلف الاتجاهات الحزبية والسياسية وللقوات المحتلة، الامر الذي يتطلب ان تكون هيئات التنشئة لها دورها الاساس في رفع ونشر مستوى الوعي السياسي لابناء المجتمع وتعريفهم بحقوقهم الاساسية، الاكثر من ذلك والاهم هو توحيدهم على قيم المجتمع الشامل التي تكرس الهوية الوطنية الموحدة التي تعلو على الخصوصيات الفرعية، وهنا يتطلب المزيد من التوضيح لدور الهيئات الفرعية، وهنا يتطلب الامر المزيد من التوضيح لدور هيئات التنشئة في ظل الفترة السابقة ودورها الحالي وماينبغي ان تكون على هذا الدور.

اولا: الاســـرة

الاسرة هي اول كيان اجتماعي يتعامل معه الفرد ويستمد منه الاتجاهات والمعتقدات والرموز والعرف الاجتماعي، فهي تمثل المرحلة الاولى التي من خلالها يكتسب الفرد، الوعي بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية اولا، ثم الوعي بالوسط الاجتماعي الصغير الذي يحيط به، فاكتساب هذا الوعي هو الذي يؤطر بنية شخصية الفرد ويملؤها من ثم بعناصرها كلما تقدم العمر، وفي هذه المرحلة يبدأ الفرد

بتعليم اللغة التي هي عامل اساس في اندماجه بالمجتمع ومجموعة من العناصر التي يميز بها بين ماهو صواب وما هو خطأ كما تعرضها ثقافة وسطه الاجتماعي وانماط السلوك السائدة فيه، التي تتعلق بمتقدات السن والجنس، وفي هذه المرحلة قلما تحدث عملية تنشئة اجتماعية سياسية على نحو علني مكشوف، ولكن مايتعلمه الطفل اجتماعيا قد يتحول فيما بعد ويؤثر على الجانب السياسي في تكوينه[4].

وبقدر تعلق الامر بطبيعة الاسرة في المجتمع العراقي، فأن خصائص تلك الاسرة وطبيعة القيم التي عملت على غرسها في نفوس ابناءها ضلت متأثرة بطبيعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السياسية في المجتمع، الامر الذي جعل من الفرد نتيجة طبيعية القائمة في المجتمع سواء على المستوى العام والمتمثلة بالثقافة السياسية المتكونة من طبيعة العلاقات التي كانت قائمة مع النظام السياسي وهي الطاعة والخضوع والقبول لسياسات النظام وممارسته، فكان سلوك الفرد السياسي ماهو الا انعكاس لطبيعة نوعية تلك الثقافة المتبناة وظلت السلطة الابوية هي التي تتحكم في قراراته وتوجهاته.

فكان الشعور المكرس لدى الفرد هي مسؤوليته الاساسية تجاه الاسرة وليس تجاه المجتمع، لان الفرد لايتاح له سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي، الامر الذي جعله يشعر بالعجز في اتخاذ قراراته بنفسه، ويفقد الثقة في ارائه الخاصة مع قبول اراء الاخرين دون تساؤل، كما ان القيم التي تسود الاسرة من سلطة وتسلسل وتبعية، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية والسياسية بوجه عام[5]. ولعل طبيعة هذا الوضع الذي كان قائما هو الذي اثر بالمحصلة على طبيعة الدور السياسي للفرد في تلك المرحلة وضعف الوعي السياسي لديه على المطالبة بحقوقه او التأثير في سياسات النظام الحاكم.

من هنا ينبغي ان يكون دور الاسرة في هذه المرحلة القائمة اكثر نضجا وقدرة ووعي في تنشئة افرادها على القيم التي يغرس فيهم قوة الانتماء والمواطنة وتزيد مساحة الوعي والثقافة السياسية القائمة على الحوار والتفاهم والتعبير عن الرأي الديمقراطي بعيدا عن السلطة الاكراهية.

فالاساليب التربوية والمعايير التي تستخدمها الاسرة في الثواب والعقاب ونمط السلطة واسلوب اتخاذ القرار لها تأثيرها مجموعة الاستعدادات والتصورات المتكونة لدى الفرد والمؤثرة على اتجاهاته وسلوكه السياسي[6].

ثانيا: المؤسسة الدينيـــة

يمثل الدين مجموعة من المعتقدات والتعاليم والممارسات والعبادات والطقوس التي لها طابع القدسية والالزام من قبل معتنقيها، ويمكن عده وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية، ومن حيث تأثير المؤسسات الدينية بما تقوم به من شعائر وزموز وعبادات في نفوس ابناء المجتمع وانعكاس ذلك في سلوكهم وثقافتهم السياسية.

لذلك ينظر الى الدين باعتباره احد الطرق التي تستجيب بها الجماعات البشرية لحاجات التماثل وترتيب التجربة الجماعية والتنسيق الناتج من الطبيعة البنيوية لكل حياة اجتماعية [7].

وفي المجتمع العربي الاسلامي يؤدي الذين وظائف اجتماعية هامة، ومن اه هذه الوظائف، يعد الدين وسيلة لتضامن المجتمع، فله رابطة قوية تتمثل في امور

العقائد والعبادات اذ يجمع سوية ايام الحج والصوم وبعض المواسم والاعياد وفي اوقات الصلاة، كما ان الدين اداة ضبط اجتماعي له الاثر الفاعل في نشر الامن والطمأنينة، كما ان تأثيره يمتد الى ميادين عديدة من الحياة الاجتماعية فله وظائف في المناسبات الاجتماعية والفردية، وله اثر كبير في كثير من النظم الموجودة في المجتمع حيث تتكيف هذه الوظائف بتكيف الاحوال والظروف[8].

يبرز دور الدين في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال اتجاهين اساسين، الاول هو الذي يمثل بالمؤسسات والمعاهد والمساجد الدينية، والاخر بالممارسات الشعبية المستقلة عن المؤسسات الدينية كالطقوس والعبادات الفردية والمناسبات الدينية، ويرى البعض في الجانب الاول بأنه يمثل الدين الرسمي.. وهو يمثل عن المسلمين في المعاهد والمساجد والفقهاء والشيوخ وعلماء الدين المعنيين بتفسير القرآن الكريم ورواية السنة النبوية الشريفة والوحي، ومن منظور هذه المؤسسات بصدد مايعتبر التفسير الصحيح والاصيل للمعتقدات والممارسات الدينية، ويترسخ الدين الرسمي حيث تقوم تراتبية هرمية بين رجال الدين وعلمائه، اما بالنسبة للنوع الثاني ويسمى (الدين الشعب)، فهو يمثل المعتقدات والممارسات الدينية المستقلة نسبيا عن المؤسسة الرسمية، وهو شديد التنوع بحسب البيئات والنظم الاجتماعية والاحوال الاقتصادية وانماط المعيشة ، ويتمركز حول المزارات والاضرحة[9].

تعمل المؤسسات الدينية سواء المرتبطة او مستقلة عن النظام السياسي كالجوامع والمساجد ومدارس الفقه واصول الدين الى هدف اساسي وهو محاولة التواصل مع المجتمع العربي الاسلامي الى النموذج الذي وجد في صدر الاسلام، ايام الرسول (ص) [10].

وتبرز عملية التنشئة الاجتماعية السياسية من مطلق الدين والمؤسسات الدينية من خلال مجموعة الموارد المناهج التثقيفية الدينية، وهذا يمكن ملاحظته في عدة دول عربية، حيث ان دور الدين كأداة للتثقيف يظهر من خلال المشاركة في الجمعيات الاسلامية والمجموعات الدراسية والتعرض لرؤية اشرطة الفديو وسماع

الاشرطة المسجلة وقراءة الادبيات الصادرة عن مجموعات مختلفة كل هذا يحدث بدوره تحولات في الادراك للفكر الاسلامي والسياق الذي فيه[11].

وقد تعمد الدولة في العالم العربي الى احتواء المؤسسات الدينية ذلك من اجل ضمان الدعم الذي تستمده من تلك المؤسسات كونها تمثل مرجعا للمجتمع والمسلمين في تلك الدولة، واللجوء الى الدين يبرز بشكل خاص لدى النخب السياسية الحاكمة العربية التي تجعل من الدين ايديولوجية رسمية لحكمها (فاللجوء الى توظيف الدين من قبل الطبقات الحاكمة، في دعم مواقفها وتثبيت وجودها يتضح من خلال آلية لجوء هذه الطبقات الى تشجيع التفكير السلفي الغيبي، فادعاء الحكام والسلاطين الخلافة ادى دورا في تحويل الدين الى ايديولوجيا رسمية يفتي الفقهاء... وعلماء الدين من خلالها بطاعة الحاكم، وحتى لو كان ظالما، بحجة تجنب الفتنة)[12].

وهنا يبدو ان المؤسسة الدينية تؤدي دورا ليس فقط في التشجيع على التمسك بقيم الاصالة المتجذرة في المجتمع الاسلامي، وانما ايضا الى تركيز الدعم للنظام السياسي وعدم الخروج عليه حتى لو كان ظالما وبالتالي فأن المؤسسة الدينية هنا تعمل في انتاج قيم الطاعة والخضوع داخل المجتمع وبالتالي تنشئة الافراد على ثقافة سياسية خاصة، لذلك استخدمت بعض (الطبقات الحاكمة في البلدان العربية الدين والمؤسسات الدينية كوسيلة للحفاظ على الوضع القائم، استغلاله وتوظيفه لتثبيت شرعيتها وتدعيم مواقفها)[13].

من الممكن القول ان الدين له دور هام في تركيز القيم السامية والتأكيد على الثوابت والقيم الاصيلة في المجتمع متى ما كانت مؤسسة الدين تعمل في اطار مستقل بعيدا عن التدخلات الخارجية وهذه المسألة تتحقق عندما يكون هناك توافق بين طروحات تلك المؤسسة والطروحات القيمية لمؤسسات التنشئة الاخرى كالاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام، اما التقاطع القيمي بين القيم التي تسعى الى بثها المؤسسة الدينية والمؤسسات الاخرى فيؤدي الى ازدواج القيم وعدم الانسجام والتجانس الفكري ولعل هذه المسألة بارزة الى حد ما في مختلف الانظمة السياسية العربية بسبب ازدواج اسس التثقيف بين قيم الاصالة وقيم الحداثة، فالملاحظة على

المجتمع العربي، خصوصا في ظل الانظمة السياسية العلمانية حالة (العداء بين الدين والدولة عندما توطدت مؤسسات –الدولة – الامة – ، اي عندما تصورت – الدولة– الامة– بمفهومها الحديث نتيجة الاحتكاك الحضاري مع حضارة المجتمع الصناعي المتطور، وقد نجم عن ذلك على صعيد المجتمع، ظهور مؤسسات علمانية تأخذ الطفل والشاب الى رحاب واحضان جو يختلف كليا عن الجو الذي يمثله المرء في الاوساط الدينية)[14]، فكل فرد هو في آن واحد عضو في عدد من الجماعات الثانوية، معظمها لها هدفها الخاص المستقل عن كل تفكير بالعالم الاخر، ومفروض عليه ان ينقل باستمرار من المجتمع او محيطه الديني، اذا كان لايزال مرتبطا به الى (مجتمعات) اخرى قد تختلف كليا عن المجتمع الديني[15].

مما جعل الفرد ان يعتبر المؤسسة الدينية مؤسسة اجتماعية حالها حال باقي المؤسسات لايكرس لها الا وقتا محدودا لان المؤسسات الاخرى راحت تنافس الدين وتقلص عليه ميادين نفوذه، هي مؤسسات قامت نتيجة للاحتكاك الحضاري مع المجتمعات الصناعية، وبالتالي فهي مؤسسات متحورة حول المصالح الدنيوية المادية[16].

مع حالات التجاوز على الدين وبروز مؤسسات اخرى تعمل على اخذ مكانة الا ان هذا الوضع يتباين من المدينة الى الريف فالمؤسسة الدينية في الريف تكاد تكون اكثر تماسكا وابناء الريف اكثر ارتباطا بها من المؤسسة الدينية في المدينة ولعل ذلك يعود الى عدم قدرة بعض المؤسسات التنشئة الى التغلغل الى الريف بشكل كامل كالمؤسسة الاعلامية وهذا جانب اخر لحالة الازدواج القيمي في الصراع والتقاطع بين مؤسسة الدين ومؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية ذات الطابع الغرضي، وهذا مايمكن التعرف عليه من خلال تناول المؤسسات الغرضية الاتية :المدرسة، الاعلام، الاحزاب السياسية، ومدى دورها في التنشئة على ثقافة سياسية تأخذ بقيم الاصالة او قيم الحداثة.

ثالثا: المدرســـة

تـؤدي المدرسـة دورا هامـا فـي التنشـئة يـوازي دور الاسـرة يسـتمر الـى فتـرات متقدمة من حياة الانسان.

ويبـرز دور المدرسـة فـي عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة السياسـية ورفـع مسـتوى الوعي السياسي، من خلال مجموعة من مواد التثقيف السياسي والتاريخ القومي الذي يسـتمر الفـرد مـن خلالهـا قـيم وايديولوجيـة النظـام السياسـي ليتبنـاه فـي سـلوكه السياسي[17]. وتعد المدرسة مرحلة اكثر اتساعا وشمولا في عملية التنشئة السياسية من الاسرة، لانها تبرز قيما ومفاهيم اكثر بعدا وشمولية من القيم التي توجد في الاسرة التي تمتاز بضيقها ومحدوديتها.

والمدرسة تمارس هذا الدور من خلال التوجيه للمذهب السياسي الذي يقدم في شكل مقررات دراسية رسمية كالمواطنة والتاريخ، فدروس المواطنة تهدف دائما الى تعريف المواطن بأجهزة الحكم والادارة ببلده وتحديد السلوك المتوقع منه ازاءها، فالمدرسة تلعب دورا كبيرا في تعليم الاتجاهات والمفاهيم والمعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي، كما انها تلعب دورا اساسيا في غرس مشاعر الحب والولاء الوطني في نفوس المواطنين[18].

انطلاقا من هذه الرؤية والقدرة التأثيرية العالية للمدرسة في شخصية الانسان وفي اداءه لدوره الاجتماعي والسياسي، فان الدور الذي يقع على عاتق نظام التعليم في العراق دورا مهم وحيوي من اجل اعادة صياغة العلاقة بين الطالب والمدرسة ورفع مستوى الوعي لديه والشعور بالولاء والالتزام لهويته الوطنية وقيم مجتمعه الشاملة وليس الولاء للتوجه الجزئي والعقائدي لشخص الرئيس الحاكم، وكذلك العمل على رفع مستوى الديمقراطية وليس فرض ثقافة الخضوع والاكراه واضعاف مستوى التثقيف السياسي لان ذلك بدوره يؤثر سلبا على نوعية الدور السياسي للمواطن وامكانياته عن حقوقه والتزامه بواجباته ووظيفته.

ففي الوقت الذي كان فيه نظام التعليم القائم سابقا يعتمد على قيم معينة عمل على غرسها في نفوس المواطنين، كالقيم الاحادية، والتي تعني رفض حقيقة التعدد وعدم القبول بالاخر، جعل الفرد يعيش حالة من الانغلاق وعدم القدرة على التعايش مع الاخرين ونقصان قيم الديمقراطية والحوار، كذلك وجود قيم الثنائية الحدية، وهي التفكير بطريقة (اما... وإما) اي التصور بوجود نموذجين متناقضين لايجتمعان ابدا، نموذج النظام وايديولوجيته والا نموذج الاخر المرفوض، وعلى الفرد وفقا لذلك الاختيار اما الدخول في قيم النظام وايديولوجيته بأسلوب الاكراه، او ان يكون في موقع العداء والمعارضة في ظل غياب مساحة التسامح الفكري وانعدام اجواء الديمقراطية وقبول الاخر في المجتمع وجود قيم التماثل، وترتيب عليها تفسير الاختلاف مع سياسات النظام على انه خيانة، وهو عكس الروح التي تسود في ثقافة الحوار والتسامح والتشجيع روح التعاون والشراكة والتكامل والتواصل مع الاخرين[19].

فالوضع الذي كان قائما في ظل النظام السابق هو اعتماد المدرسة كأداة هامة لتنشئته على رقم النظام وايديولوجيته، حيث لعبت دورا ايديولوجيا في اعادة انتاج علاقات النفوذ والسيطرة، فمهمتها هي انتاج قيم الطاعة والخضوع التي تأخذ شكل العلاقة بين المعلمين والمتعلمين... فهي تفعيل هذه القيم بصورة حية مجدة، اي من خلال الممارسة التربوية المستمرة في اطار نسق العلاقات التي تقوم بين المعلمين

والمتعلمين بوصفه نسقا من علاقات الخضوع والسيطرة والهيمنة كنموذج حيوي للعلاقات القائمة بين القاهرين والمقهورين في اطار الحياة الاجتماعية[20].

فالنظام التعليمي عمل ولفترة طويلة على تجسيد قيم الخضوع والاتباع وقتل روح الابداع في نفوس الطلاب، فكان الفرد يصطدم عند انتقاله من محيط الاسرة الى المدرسة بنظم تربوية لاتخلق فيه الحوار ولاتحيي فيه قبول الاخر، وانما تسعى بسذاجة لان تجعل منه وافراد جيله الواح مسندة تستقبل ولاتصدر حتى اخر مراحلة الدراسية التي يفترض انها تهيئه للمشاركة في الحياة العامة[21].

ومن هنا يبرز دور المدرسة في ظل مرحلة التغيير والذي ينبغي ان يكون هذا الدور موازيا وقادرا على مواجهة ظروف هذه المرحلة بمختلف تداعياتها وكيفية اعادة انتاج العلاقة من جديد بما يخلق ويعزز روح الانتماء والحفاظ على قيم المجتمع الاصيلة ومواجهة كل التحديات القيمة والثقافية التي تعمل على خلق حالة من ازدواج القيم والثقافات داخل المجتمع، عليه فان المهمة الاساسية تكون في طبيعة المناهج المعدة للدراسة وضرورة ان تكون تلك المناهج متركزة بشكل اساس على قيم المجتمع وتشجيع الديمقراطية والحوار والتسامح الفكري المتبادل في اطار تعددية الثقافات والقيم في المجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها في مشاعر ونفوس التلاميذ والتي تمثل اساس هام لطبيعة الدور الذي سيقدمون في المستقبل.

فللمناهج الدراسية دور في تنمية الوعي لدى الطلاب وقدرتها في تحقيق التطور الذاتي لديهم، وبالتالي فان البلدان التي تفتقر الى فكر سياسي ناضج هي تلك التي لاتعطي للتعليم مكانته الحقيقية ولم تستوعب فكرة توظيف التعليم لصالح فكر سياسي يشيد مستقبلها على اسس قيمية رصينة.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى ينبغي ان تكون العلاقة القائمة بين المعلمين والمتعلمين كلمة لطبيعة الدور الذي تقدم به المناهج التعليمية في انتاج علاقة قائمة على التفاهم والانسجام وليس على السيطرة والخضوع حيث ان ذلك كله يمكن ان ينعكس مستقبلا في طبيعة الدور السياسي للفرد وكيفية تعامله مع ارفع معطيات الحياة السياسية وسبل مواجهة ظروف الاحتلال والتغير القائمة في المجتمع.

رابعا: الكيانات الاجتماعية والسياسية

وهي تلك الجماعات التي ينتمي اليها الافراد وبصورة رسمية وغير رسمية ويكون تفاعلهم بشكل مستمر، مما قد يؤدي الى اكساب الفرد من تلك الجماعات قيمها واتجاهاتها الاجتماعية ويعكسها في سلوكه السياسي، وهذا يتوقف على القدرة التأثيرية لتلك الجماعات، وتمتاز تلك الجماعات بأنها تعمل على خلق جيل من الشباب يتبنى مفاهيمها ونسقها الايديولوجي والعقائدي ولعل من اهم تلك الجماعات الاحزاب والحركات السياسية والدينية وكافة التنظيمات الاجتماعية التي تعمل على طرح قيمها وعقائدها والمحاولة لكسب ميول الشباب وتطلعهم وجعلهم يتبنون توجهاتها ويعكسونها في سلوكهم السياسي.

وفي ظل محطة التغيير الحاصلة في المجتمع وبروز الكثير من التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي او السياسي الديني والدور الذي تمارسه تلك التنظيمات داخل المجتمع اصبح من الضروري بمكان ان يكون مستوى الوعي السياسي للمواطن مرتفع لمعرفة طبيعة الممارسات السياسية والثقافية في المجتمع وامكانياتها لتحقيق الصالح العام والموازنة بين الجماعات التي تدفعها خصوصياتها الثقافية للعمل السياسي والتعبير عن مصالحها، وان يكون الهدف الاساس هو المصلحة العامة لجماعتها الفرعية، بين الجماعات والتنظيمات التي تعمل في اطار الوعي

الوطني العام والتي تقوم على قيم المجتمع الشاملة وتعمل على تحقيق اهدافها في اطار الهوية الوطنية الموحدة للمجتمع ليس في اطار الهوية الفرعية الضيقة.

فالوضع السياسي القائم حاليا يتطلب التعالي عن الانتماءات الدينية او الطائفية او الجهوية التي تعمل بعض الجماعات والاتجاهات على تسويغها وغرسها داخل المجتمع والسعي لبناء الثقافة الوطنية من جديد بأسلوب عصري يعمل على مواجهة تحديات الداخل بتناقضاته المتعددة وتحدي القوى الخارجية التي تعمل وتسعى جاهدة الى جعل مجتمع يعيش حالة عدم الاستقرار والتشظي القيمي والثقافي والخلقي، مما يتكلب توحيد الجهود والسياسات والثقافات من اجل تجاوز هذه التحديات ومواجهتها.

من هنا يكون دور المواطن داخل المجتمع دور هام واكثر حيوية من اجل فهم طبيعة المسار السياسي، وان يكون الوعي السياسي للمواطن العراقي منطلقا من الوعي الوطني الشامل المبني على القيم الشاملة للمجتمع وبالتالي يكون الدور السياسي هو محصلة لطبيعة ذلك الوعي والثقافة السياسية الموحدة لعموم المجتمع.

يمثل النظام الاعلامي نظام للاتصال، ويشمل التفاعلات التي بمقتضاها انتاج الرسائل الاتصالية بشكل يسمح بإدارة الحوار داخل المجتمع وبناء الاوليات بين اهتمامات بين الرأي العام واختيارها والتعبير عنها، وتصلها الى صانعي القرارات، اي التعبير عن المصالح [22]. ويشمل دور الاعلام في عملية التنشئة السياسية، من خلال الدور الذي تلعبه الصحف والاذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال، التي تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم الاتجاهات السياسية وتدعم طبيعة القيم المراد غرسها في المجتمع، وهي في الوقت ذاته اداة لنقل المعلومات الاخبار من المواطن الى الدولة وبالعكس.

وبقدر تعلق الامر بطبيعة الاعلام في العراق ودوره في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية خصوصا في ظل المرحلة الراهنة، فيمكنه النظر من اتجاهين اساسين الاتجاهى الاول اتجاه (الاعلام الداخلي) اعلام السلطة المرتبطة بالنظام

السياسي، والاتجاه الثاني اتجاه (الاعلام الوافد الخارجي) واذا كانت هناك ثمة مقارنة بين طبيعة النظام الاعلامي في النظام السياسي السابق عنه في المرحلة الانتقالية الحالية، يمكن ملاحظة بروز وهيمنة الاعلام الداخلي لاعلام السلطة بم يحمل من ايديولوجية وقيم معنية على حساب الاعلام الوافد الذي مع ذلك لم يكن غائب التأثير بشكل كامل اما في المرحلة الحالية فأن سلطة الاعلام كمؤسسة رسمية، مع بوادر الانفتاح الاعلامي والمعلوماتي وتصاعد وتيرة الغزو الثقافي الوافد تبرز حالة ضمور وانخفاض في مستوى وصول الاعلام الداخلي اعلام السلطة على حساب تزايد وارتفاع وترية تأثير الاعلام الخارجي في المواطن العراقي.

ففي المرحلة التي كانت قائمة، ظل الاعلام السلطوي للنظام السابق اداة فاعلة واساسية في تطويع المواطن، فهو اعلام رأسي يهبط من اعلى الى اسفل، وذلك يرجع الى مركزيته وتوجهه الدعائي والذي يخدم رأس النظام، فهو اساسا اعلام يبدأ من مركز السلطة الى بقية الفروع والتقاطعات، ويبدأ ايضا من العاصمة الى المدن والقرى والمناطق النائية، وينعدم او يقل تيار الاتصال العكس اي تأثيرات الاتجاه الاخر (المواطن) في الاعلام[23].

فالسياسة الاعلامية للنظام السابق، هي وسيلة كانت تعتمد على توجيه القيم التي يحملها النظام باتجاه التأثير في المواطن المفروض عليه طاعته، في اطار انتج ترسيخ ثقافة الخضوع الطاعة.

وبعد سقوط النظام السياسي البائد برز تأثير سياسة الاعلام تلك، فالمواطن لم يعد يثق بالسياسات الاعلامية الحكومية نتيجة سلطوية الاعلام من جهة، ونتيجة الضغوطات ورفض التعامل مع الاعلام الخارجي بمختلف القطاعات الثقافية والسياسات من جهة اخرى، مما جعل المواطن اكثر ميلا وتقبلا للاعلام الخارجي الوافد من تقبله للاعلام الداخلي، واصبح هذا الاخير اقل استقطابا للمواطن من اي فترة مضت، الامر الذي قد ينعكس سلبا على تبلور القيم والاتجاهات السياسية والثقافية مما قد يؤثر بدوره على مستويات الولاء والانتماء وامكانيات الدفاع عن الوحدة الوطنية وتعزيزها.

فتأثيرات الاعلام الوافد تأثيرات في تذويب القضايا الوطنية والمصيرية، وتذويب الهوية الاسلامية، والسعي نحو ترسيخ التغريب في الثقافة الوطنية[24].

كل تلك المؤسسات ودور النشر من دون شك تسعى الى نقل ايديولوجيتها وقيمها الى المجتمعات الاخرى ولاسيما الاسلامية منها، فالاعلام الوافد بشتى سياساته الثقافية والسياسية يسعى الى تغطية قيم اجتماعية مستوردة من الغرب على حساب القيم الاجتماعية الحقيقية، مما قد يؤدي الى اهمال وتقليل المشاكل القومية او الاجتماعية الاساسية والتي انتاجها مضمونا اعلاميا فيه تخدير للمجتمع ومحاولة ابعاده عن قيمه الاصيلة او اهدافه الوطنية[25].

الامر الذي يؤدي بنا الى التفكير ان بقدر ماعمل اعلام السلطوي السابق الى انتاج قيم الطاعة والخضوع والسلطوية والدكتاتورية وقتل الاخر وقتل روح الانتماء والمواطنة، يعمل الان الاعلام الوافد الى تبني ديكتاتورية من الطبيعة نفسها للنظام السابق هدفها ايضا قتل الثقافة الوطنية وجعل المجتمع يعيش حالة من التناقض القيمي والسياسي، في ظل غياب السياسات الاعلامية المنبثقة من واقع المجتمع المدافعة عن خصوصيته وهويته الوطنية والسامية الى اقامة علاقة الحوار المتكافئ والمتبادل بين السلطة السياسية من جهة والمواطن من جهة اخرى، ولعل هذا الامر يمثل مطالبا اساسيا لامكانات تأهيل المواطن ورفع وعيه السياسي يتسنى له اداء دوره السياسي والاجتماعي على نحو اكثر فعالية واكثر ادراك لمتطلبات المصلحة الوطنية ويتناسب ومقتضيات واهمية المرحلة الراهنة والحاسمة من تاريخ المجتمع العراقي لكي الوطنية العامة.

وعليه فما هو المطلوب اساسا من وسائل الاعلام وبالتحديد ماهي الوسائل الواجب توافرها من اجل التحول نحو الديمقراطية؟ لعله من اهم الواجبات امام جهاز الاعلام هي بقدر تمتعه بالحرية الصحافية والمهنية، بقدر ما يفترض به ان لايتعدى على حقوق الغير في نقل الخبر او الكلمة او التعبير عن الرأي.

## المحور الثاني
## رفع مستوى الوعي والثقافة السياسية

رفع الوعي السياسي يعني محاولة لاشتراك المواطن بالعملية السياسة وتأهيله لاداء دوره السياسي، وتعريفه بالواقع السياسي من حوله، فهو محاولة للتثقيف السياسي (اي بمعنى جعل المواطن اكثر ميلا لمتابعة الاحداث والقضايا من حوله، وان يكون واعيا بتأثير السياسات الحكومية عليه كفرد وعلى الاخرين كمجتمع، وان تكون لديه معارف سياسية، وان يكون اكثر ميلا للمناقشة والحوار مع الاخرين والحديث في موضوعات سياسية مع محيط اوسع من الناس، وان يكون مستعدا وواثقا من التأثير في المحيط الواسع من محاولته)[26].

وبقدر تعلق الامر بالمواطن العراقي في ظل المرحلة الراهنة فأن متطلبات رفع ونشر الوعي السياسي وتثقيف المواطن على الا حداث والظواهر السياسية الحاصلة، تكون اساسية وهامة من اجل اشراكه في الحياة السياسية وتهيئته لاداء دوره السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، ذلك من اجل ان يكون المواطن اكثر معرفة بحقوقه والتزاماته تجاه المجتمع، وان يتعامل مع من يمتلكون سلطة صنع القرار في الوقت الحاضر او مستقبلا، ليس بصيغة المتلقي والمستلم لسياسات تلك السلطة دون اي رد فعل عليها بالمطالبة والضغوط من اجل تحقيق الصالح العام من اجل تعميث جذور الديمقراطية وترسيخ المشاركة السياسية ولعمل هذا الامر يتطلب (ان تكون مشروعات الدولة نبثقة من قبل مؤسسات المجتمع المدني كافة، وان تكون المؤسسات والتنظيم هي اساس عمل الدولة، لان السعي الى تركيب دولة المؤسسات

والخدمات استراتيجيا وليس مرحليا، وسيخلق حياة عراقية جديدة قوامها المشاركة بين التكنروقراط والسياسيين، اي بمعنى ان القرر لابد ان يمتلكه تنفيذيا تكنوقراطيا بعد معالجته تشريعيا من قبل البرلمان والقوى السياسية)[27].

لذا فأن عملية رفع الوعي والثقافة السياسية داخل المجتمع العراقي تتطلب السعي في اتجاهين اساسيين، الاتجاه الاول هو العمل على بناء الثقافة السياسية الديمقراطية القائمة على المشاركة والحوار ، اما الاتجاه الثاني فهو السعي لبناء الثقافة الوطنية الموحدة لعموم المجتمع، اي العمل وتعزيز قيم المجتمع الشامل واحتواء قيم المجتمعات الفرعية من اجل ترسيخ الهوية الوطنية العراقية.

فبالنسبة للاتجاه الاول وهو العمل على ترسيخ قاعدة الثقافة السياسية الديمقراطية وعدم الرجوع الى ثقافة الخضوع والاكراه، فهو مطلب حيوي وهام من اجل اعداد مجتمع اكثر قدرة على الحوار وفعالية في المطالبة والتأثير بحقوقه ومتطلبات المصلحة العامة، ولاجل تحقيق هذا الامر يتم على توافر مستلزمات اساسية منها[28]:

1. الشعور بالاقتدار السياسية حيث فاعلية وحيوية العملية الديمقراطية تتطلب شعور كل فرد من افراد المجتمع بالقدرة على التأثر في مجريات الحياة السياسية، سواء من خلال توجيه النقد او ابداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع.
2. الاستعداد للمشاركة السياسية، فالممارسة الديمقراطية الحقيقية تقتضي مشاركة اغلب المواطنين بوعي وايجابية في صياغة السياسات واختيار ممثليهم.
3. التسامح الفكري المتبادل.
4. توفر روح المبادرة.
5. اللاشخصية في العمل السياسي، فالديمقراطية تحتاج الى اعتقاد الافراد بأن السلطة السياسية مودعة في المؤسسات وغير متوحدة في شخص الحاكم الذي يعامل كبشر للوقوع في الخطأ مما يتوجب محاسبته ومساءلته.

فعملية البناء الديمقراطي للثقافة السياسية داخل المجتمع العراقي ورفع قيم الحوار والتسامح الفكري والسياسي وتشجيع قيم الانتماء والمواطنة (تعد احدى الادوات الاساسية لبناء المجتمع السياسي، الذي اساسه اتفاق ابناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية، مع التزام افراد المجتمع بالمقابل بقرارات هذه السلطة، لتحقيق اهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية)[29].

من جانب اخر فان عملية بناء الوعي السياسي والثقافة السياسية تتطلب ليس فقط الحوار بين المواطن وان يكون كل مواطن قادر على تقبل اراء وافكار المواطن الاخر في مقابل رده هو على تلك الافكار على نحو اكثر حرية وديمقراطية فحسب، وانما ايضا الحوار الفكري السياسي بين الجماعات المتعددة داخل المجتمع الواحد بما تملك في خصوصيات ثقافية وقيمية، اي بمعنى السعي لبناء الثقافة السياسية الموحدة لعموم المجتمع في اطار تعددية الثقافات والخصوصيات القديمة الضيقة.

فالمهمة الاساس في ظل هذا المطلب هو العمل على بناء المجتمع العراقي الشامل بصفته مجتمعا يكتنف العديد من المجتمعات الفرعية ويحاول ان يقيم قدرا من التوازن بين تلك المجتمعات من خلال وضع قيم شاملة وموحدة لعموم المجتمع تضمن للمجتمعات الفرعية بقيمها وثقافتها لكن ضمن ثقافة المجتمع ككل وليس بالانفصال والنكران لانتمائها للمجتمع الشامل، ويحصل هذا التوحد والانضواء تحت لواء المجتمع الشامل وقيمه، عندما تجد المجتمعات الفرعية ان البقاء تحت لواء المجتمع الشامل يضمن لها وجودها وتحقيق اهدافها افضل من الخروج عنه وعن قيمه الشاملة.

وتتمثل القيم الشاملة في وحدة المشاعر ووحدة التقاليد والعادات والممارسات التي يشترك فيها اعضاء المجتمع، فالشعائر والمعتقدات واللغة وما اليها من سمات تعد اساسا جوهريا في تكوين المجتمع، بيد ان هذا لايمنع ان توجد في طل قطاع من قطاعات المجتمع ثقافته الجزئية الخاصة به[30]، على ان لاتخرج قيم الجماعة الفرعية عن القيم العامة والشاملة لعموم المجتمع الذي هي جزء منه.

فالاساس العام للمواطن العراقي والمجتمع بصورة متكاملة، وهي السعي الى ايجاد حد ادنى من الاتفاق حول القيم العامة المشتركة وتحقيق قدر من التوازن للحفاظ على النسق الاجتماعي، وكلما ارتفعت نسبة الاتفاق على الحد الادنى من القيم العامة داخل المجتمع الشامل كلما كان هذا المجتمع اكثر قدرة على تحقيق التوازن والانسجام بين اعضاءه (فالانسجام والتجانس الثقافي والقيمي يتوقف الى حد كبير على مدى التناسب بين العموميات والخصوصيات)[31].

بعبارة اخرى التناسب بين القيم الشاملة وبين القيم الفرعية للمجتمع، وهذا لايحدث عندما تصطدم القيم الشاملة مع قيم المجتمعات الفرعية، وتحقيق التجانس الثقافي امر من الضروري امكان ترسيخه والسعي اليه لمواجهة تحديات الهدم المتعددة التي تحيط بالمجتمع العراقي سواء من خلال سياسات بعض الجهات الداخلية او سياسات القوى الخارجية التي تعمل على تشجيع عدم الاتفاق بين الثقافات المتعددة داخل المجتمع، وهو الامر الذي ينبغي ان يكون وعي لبناء المجتمع بمختلف تكويناته الاجتماعية بمستوى اهميته حتى يمكنهم تجاوز تحدي التفرقة والسعي لبناء الثقافة الوطنية الشاملة لعموم المجتمع.

وعملية بناء الثقافة الوطنية من قبل المجتمع، تقوم على مساهمتهم في المؤسسات الاجتماعية بشكل عام، ومساهمتهم في المؤسسات السياسية بشكل خاص، وهذا يؤدي الى تطوير الشعور بالصلاحية الشخصية لدى الافراد ولاسيما جيل الشباب الذين تقع على عاتقهم مهمة بناء المجتمع.

## المحور الثالث
## المشاركة في الحياة السياسية

تبين المشاركة السياسية طبيعة الوضع السياسي في الدولة ونوعية علاقة النظام السياسي مع المجتمع والالية التي يتم بها تطبيق المبادئ الدستورية وحدود ومستويات العلاقة بين المؤسسات الحكومية وبين تلك المؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وهي تشير الى اي عمل تطوعي ناجح او غير ناجح منظم او غير منظم، عرضي او مستمر، مستخدم اساليب شرعية او غير شرعية في التأثير في اختيار السياسات العامة، وادارة الشؤون العامة او اختيار القادة السياسيين على اي مستوى حكومي او محلي او قومي[32]، وتتمثل اهم قنوات المشاركة السياسية في تصويت في صناديق الاقتراع، الدعم الذي تقدمه جماعات الضغط لاعضاءها في نشاطهم السياسي، الاتصال الشخصي المباشر بالسلطة التشريعية، نشاط الحزب السياسي، تبادل الاراء ووجهات النظر السياسية مع المواطنين الاخرين، تقديم المطالب عن طريق السلطة التشريعية[33].

وبنقل تطبيقات المشاركة السياسية ومتطلبات نجاحها الى الوضع السياسي في العراق، فالشواهد السياسية السابقة ومجريات عمل النظام السياسي السابق تشير الى افتقار المجتمع العراقي وعدم خبرته في نوعية المساهمة في الحياة السياسية نتيجة ضعف او غياب مساحة التعبير عن الرأي السياسي والنقد والمطالبة بالحقوق السياسية العامة، فالنظام السياسي السابق اجهض كل شروط ومتطلبات العمل السياسي السلمي والحر الخارج عن ايديولوجيته الحزبية والسياسية، فالمسلمات الاساسية لطبيعة ذلك النظام متمثلة في الانتقاص من الديمقراطية والسلطة التشريعية

من خلال تزييف الانتخابات وفرض العديد من اتباع النظام المرشحين على البرلمان بطريقة التزكية، كبت الحريات الاساسية، بما فيها حرية التعبير والصحافة والنشر والمطبوعات وممارسة الاعتقالات والاعدامات ومنع احزاب سياسية معارضة ممارسة نشاطها علنا واساءة معاملة المعتقلين والسجناء السياسيين، اعتماد ودعم النظام العشائري على حساب التكامل الوطني، عدم الاعتراف بحقوق الاقليات وممارسة العنف والتهجير بحقها، التحالف مع الطبقة شبه الاقطاعية من شيوخ وملاك الاراضي ضد مصالح الفلاحين الذين اخضعوا لممارسات استغلال بشعة[34].

وفي ظل عملية التغيير السياسي الحاصلة وطبيعة تداعيات الحرب الاخيرة والاحتلال وممارساته ونوعية السلطة السياسية القائمة، اصبح لزاما على المجتمع ان يأخذ على عاتقه عبء المساهمة في الحياة السياسية والمطالبة بالحقوق لكي ينائ بحقوقه بعيدا عن تجاوزات وانتهاكات النخب الحاكمة ومن اجل ان لاتترسخ سياسات وممارسات النظام السابق في صيغة الوضع السياسي الحالي.

ولعل متطلبات بناء المشاركة السياسية وترسيخها في المجتمع تحتاج، من دون شك، الى جهود مشتركة ومتفاعلة تعمل في اطار واحد من قبل جميع شرائح وقطاعات المجتمع من مثقفين ومفكرين والاكاديميين والاحزاب السياسية والوطنية، تسعى جميعها الى البناء والتأكيد على ثقافة المشاركة القائمة على الديمقراطية والتفاعل الايجابي من اجل تعزيز الوحدة الوطنية ومنع كل جهة تحاول تصريح تلك الوحدة او بت الفرقة بين صفوف المجتمع وثقافاته واتجاهاته الفكرية المتعددة.

ومن اجل ان تتركز المشاركة السياسية على نحو اكثر تنظيما ومؤسساتية فهي تحتاج الى توافر جملة من القيم الاساسية لنجاحها، ومن تلك القيم وجود الثقة، حيث تؤثر مسألة الثقة السياسية رغبة القادة في العمل على تشكيل تحالفات مع الجماعات الاخرى، كذلك وجود قيم الحرية، حيث تشكل محور تفسيرات ووصف لنوع الثقافة السياسية، كذلك وجود قيم المساواة، وقيم الولاء والالتزام، ينبغي ان تتركز على ضرورة اتساع مدركات الافراد خارج اطار الولاء الضيق للمجموعات والاهتمام بالنظام السياسي باكمله[35].

وعملية الحفاظ على تلك مستويات العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمع، ترتبط بمديات نجاح تلك النخب بمهامها ومصداقيتها في تحقيق ذلك، المطلب مقابل سعي الجماعات المختلفة الى عدم الخروج من قيم المجتمع الشاملة والحفاظ عليها، وهنا تكون الحاجة في ظل الظرف الانتقالي الحالي الى مجموعة من الضمانات والالتزامات الاساسية من اهمها:

**1.** الضمانات الدستورية[36]

فالدستور فيما ينطوي عليه من مبادئ وقواعد وقوانين له اهمية في ترسيخ قاعدة الديمقراطية وبناء الثقافة السياسية المشاركة، وهذا يتطلب التقريب بين الجماعات المختلفة ووضعها في اطار وطني عام وتعزيز الشعور الوطني لدى افرادها بانتماءهم سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا الى الدولة ككيان موحد، لذا يجب ان لايفرط بحقوق ومصالح مجموعة اثنين او اقلية لحساب الاغلبية، والا فان طغيان مصلحة فئة على فئات اخرى لن يؤدي الا الى التمرد على السلطات القائمة وتفكيك الوحدة الوطنية[37].

وعليه فان التعجيل في عملية البناء الدستوري القائم وفق متطلبات وقيم المجتمع ومصالحه، يمثل ضرورة ملحة، فيكون هذا الدستور قائم على احترام صمالح باقي المجموعات والاقليات داخل المجتمع وليس وفق رؤى ومصالح القوات المحتلة، ومن هنا جاءت اراء المراجع والقيادات الدينية والنخب المثقفة بالتأكيد على اهمية الدستور المنبثق من الشعب وقيمه والتأكيد على اهمية الانتخابات العامة واختيار الجمعية الوطنية المنبثقة من رغبة الشعب، جاءت تلك المطالب، لتمثل التأكيد الحقيقي على اهمية المشاركة السياسية وضرورة ترسيخها كقاعدة للبناء الديمقراطي.

فالدستور الذي ينبغي قيامه يتطلب من اجل نجاحه صيانة واحترام قواعده الاساسية وعدم تجاوزه بما يتناسب ومتطلبات النخب الحاكمة، وهذا يعني عدم ضرب القاعدة الاساسية للبناء الديمقراطي، بالاكثار من التغيير في القواعد القانونية والدستورية.

2.ضرورة قيام احزاب سياسية ممثلة للدولة كلها، وتدخل عاملا فاعلا في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي[38].

لذلك يتطلب من تلك القوى الحزبية والسياسية المتعددة التي وجدت فرصتها في الصعود على قمة السلطة في ظل المرحلة الحالة، النجاح في الحوار مع مختلف الفصائل والجماعات، والسعي للتغلغل في اوساط المجتمع ومعرفة همومه ومتطلباته والسعي لايجاد الحلول المناسبة لها، وعدم ترك الفرص للقوى الخارجية استغلال المشاعر الدينية او العرقية في الصراعات السياسية، والحيلولة دون العمل وفق متطلبات ومصالح القوى الخارجية او السعي لاطالة امد بقائها وايجاد القواعد العسكرية التي تحميها[39].

3. تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين وازالة العقبات والقضاء على التباعد الجغرافي–الاقتصادي بين المدن[40]، والسعي للقضاء على البطالة المتنامية بسبب ظروف الاحتلال والحرب، وايجاد الحلول المناسبة لانهاءها.

حيث تمثل متطلبات البناء الدستوري والعمل السياسي وتحسين الوضع الاقتصادي حلول اساسية لانجاح العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمع ورفع ونشر مستوى الادراك والوعي السياسي لابناء المجتمع وجعلهم اكثر ميلا واهتماما بالعملية السياسية من خلال اشراكهم في ظروف ومتطلبات تلك العملية الامر الذي يسهم بشكل اساس في تأهيلهم لادائهم ادوارهم السياسية داخل المجتمع وفي اطار الحفاظ على وحدته، ومن خلال البحث في الموضوع يكون للتساؤل التالي اهيته.

## الخاتمة والتوصيات

حلول البحث الموسوم آليات البناء الديمقراطي في العراق تبيان السبل الاساسية لنجاح الديمقراطية في العراق والتي تستند الى التوازن مابين هيئات التنشئة المتعددة فضلا عن رفع مستويات الوعي والتثقيف السياسي وتوسيع حدود المشاركة السياسية الديمقراطية.

فمن خلال البحث في اساسيات بناء الوعي السياسي وتأهيل المواطن على اداء دوره السياسي والانتقالة الى مرحلة سياسية اكثر استقرارا وتجانسا بين الثقافات والاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة، يمكن القول ان التكاملية في اداء محاور التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال هيائتها المتعددة مع تبلور الوعي والثقافة السياسية وارتفاع مستويات وحدود المشاركة في الحياة السياسية، هي السمة الاساسية لنجاح المجتمع في اداءه لدوره الاجتماعي والسياسي.

فالتنشئة الاجتماعية السياسية لها دور كبير في ماتغرسه من قيم في توصية الافراد من حيث طبيعة القيم التي يحملونها وامكاناتهم لعكس تلك القيم في المدركات والسلوكيات السياسية، مقابل ذلك تكون اهمية الثقافة السياسية وكيفية الاستجابة للموضوعات السياسية وامكانيات المشاركة في الحياة السياسية محددات اساسية لنوعية الدور السياسي لكل فرد من افراد المجتمع، ويتوقف كل من الوعي السياسي وادراك الفرد لحقوقه السياسية، وطبيعة الثقافة السياسية التي تيبناها الفرد، وكيفية مشاركته في الحياة السياسية، على طبيعة هيئات التنشئة المتعددة (الاسرة، المدرسة، الجماعات الاجتماعية والسياسية، وسائل الاعلام) فالاتفاق حول القيم التي تحملها كل هيئة من تلك الهيئات تؤدي الى التشابه في طبيعة الوعي السياسي وادراك الحقوق والحريات السياسية مما يسهل عملية التدريب على الادوار السياسية، ويجعل الثقافة السياسية لعموم المجتمع مشتركة، التسامح والحوار والمساواة.

اما التباين في عمل توسعات المجتمع الناقلة للتنشئة والثقافة والتباين في القيم التي تغرسها، يؤدي الى التباين في مستويات الوعي السياسي وعدم ادراك المواطن لحقوقه السياسية، وتعدد الثقافات السياسية بتعدد القيم الموجودة داخل المجتمع دون

صعوبة بناء المشاركة السياسية الديمقراطية والاكثر من ذلك عرقلة مسيرة العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمع وعرقلة المسيرة التنموية والسعي نحو بناء الوحدة الوطنية.

وفي هذا الاطار هناك جملة من المسائل والمتطلبات التي يمكنها ان تساهم الى حد كبير في بناء ورفع مستوى التثقيف السياسي والديمقراطي داخل المجتمع، ومن تلك المتطلبات:

- الدستور واشكالية تأخر الاتفاق الكامل حوله

فالدستور فيما ينطوي عليه من مبادئ وقواعد وقوانين له اهمية في ترسيخ قاعدة الديمقراطية وبناء الثقافة السياسية المشاركة، وهذا يتطلب التقريب بين الجماعات المختلفة ووضعها في اطار وطني عام وتعزيز الشعور الوطني لدى افرادها بانتماءهم سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا الى الدولة ككيان موحد، لذا يجب ان لايفرط بحقوق ومصالح مجموعة اثنين او اقلية لحساب الاغلبية، والا فان طغيان مصلحة فئة على فئات اخرى لن يؤدي الا لى التمرد على السلطات القائمة وتفكيك الوحدة القطنية، وعليه فان التعجيل في عملية البناء الدستوري القائم وفق متطلبات وقيم المجتمع ومصالحه، يمثل ضرورة ملحة، فيكون هذا الدستور قائم على احترام مصالح باقي المجموعات والاقليات داخل المجتمع وليس وفق رؤئ ومصالح القوات المحتلة، ومن هنا جاءت اراء المراجع والقيادات الدينية والنخب المثقفة بالتأكيد على اهمية الدستور المنبثق من الشعب وقيمه وتأكيد على اهمية الانتخابات العامة واختيار الجمعية الوطنية المنبثقة من رغبة الشعب، جاءت تلك المطالب، لتمثل التأكيد الحقيقي على اهمية المشاركة السياسية وضرورة ترسيخها كقاعدة للبناء الديمقراطي.

فالدستور الذي ينبغي قيامه يتطلب من اجل نجاحه صيانة واحترام قواعده الاساسية، وعدم تجاوزه بما يتناسب ومتطلبات النخب الحاكمة، وهذا يعني عدم ضرب القاعدة الاساسية للبناء الديمقراطي.

- دور السلطة التشريعية كممثلة عن الشعب

البرلمان في المجتمعات الديمقراطية له اهمية كبرة واساسية فهو الحامي الاساسي لحقوق المواطن والمدافع عنها في مواجهة السلطة التنفيذية وهو حلقة الوصل بين متطلبات المجتمع وبين الحكومة كسلطة تنفيذية وبالتالي فان هذه الوظيفة تحتاج الى قدر كبير من الاهتمام والمسؤولية وان نجاحها من دون شك يتطلب توافر جهدا مشتركا من القوى السياسية المنضوية تحت لواء البرلمان.

وهنا لابد من ان يكون هناك قدر من الوعي حول اهمية هذه المؤسسة في العراق وان تصل قناعة ان دفاعها عن متطلبات المجتمع هو الاساس الذي يمكن ان يحافظ على وجودها وعلى مستقبل القوى المكونة للبرلمان.

والمواطن العراقي من اجل ان يتوافر لديه الوعي السياسي الديمقراطي لابد ام تكون هناك مؤسسة تعمل على تحقيق ذلك وتخلق الشعور بالانسجام بقيم الدولة ومصالحها العليا وان تحقيق ذلك رهن بما تحققه مؤسسات الدولة لمواطن من امتيازات وحقوق، وهنا نشير الى ماتضمنه الدستور العراقي من وجود مايقارب (50) مادة دستورية تحتاج الى ان تشرع بقانون متكامل ينظمها وان تكون القوانين كل واحد منها يمس شريحة معينة واساسية من شرائح المجتمع وبالتالي فان بقائها معلقة لما يتجاوز السنتين من تاريخ الاستفتاء الى حد الان يعني بقاء حالة الانفصام والتباعد بين المواطن ومتطلباته وبين مؤسسات الدولة وبضمنها المؤسسة التشريعية التي مهمتها استصدار تلك القوانين وهنا لابد ان تكون هناك ارادة قوية للقوى الوطنية المخلصة من اجل التعجيل في تحقيقه خدمة للمصلحة العامة.

- تفعيل وطنية الاحزاب السياسية وعلويتها على هويتها الضيقة

ضرورة ان تكون هناك احزاب سياسية ممثلة للدولة كلها، وتدخل عاملا فاعلا في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي هذه الاحزاب تأخذ على عاتقها كمهمة اساسية من مهامها مسألة بناء وتفعيل اسس الوعي الديمقراطي وثقافة الحوار والتسامح وتقبل الرأي الاخر، وتبدو النظرة حول وجود الاحزاب السياسية داخل المجتمع نظرة متوازنة وتتمتع بقدر كبير من الواقعية، لاهمية الدور الذي تؤديه في

تحقيق حالة التوازن وتكافؤ الفرص لكن ينبغي في تلك الاحزاب اعتمادها المبدأ الوطني كأساس للعمل.

- الحوار مع القوى المختلفة فكريا وسياسيا واعادتها الى الصف الوطني

النجاح في الحوار مع مختلف الفصائل والجماعات والسعي للتغلغل في اوساط المجتمع ومعرفة همومه ومتطلباته والسعي لايجاد الحلول المناسبة لها، وعدم ترك الفرص للقوى الخارجية واستغلال المشاعر الدينية او العرقية في الصراعات السياسية، واعادة انتاج الثقة بين الدولة والمواطن وتسهيل اليات اعادة الخارجين عن القانون الى الصف الوطني واعطائهم فرصة جديدة في مسيرة البناء والاعمار.

- تفعيل دور الطبقة المتوسطة في المحتمع

النخبة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لها اهميتها في اي مجتمع من المجتمعات هذه النخبة المتميزة بما تمتلكه من مؤهلات وقدرات وكفاءات في مجال تخصصها لها دور اساس في خلق ثقافة الوعي ونشر القيم الصالحة وتفعيل لغة الحوار والتسامح والتثاقف، فالعديد من الامم والشعوب بينت من خلال الدور الذي قامت به الطبقة المتوسطة كحامل للفكر والثقافة والعلم والادب، هذه الطبقة التي مهمتها الاساسية هي التظهير لبناء الدولة نجدها للاسف مغيبة في العراق ومنذ عقود فهي نالت من التهجير والقتل والاستنزاف وعدم المراعاة وعدم الاهتمام الشيء الكثير بما جعل الساحة العراقية تكاد تكون شحيحة من مصادر الفكر والالهام.

ان المهمة الاساسية الملقاة على عاتق الدولة كمؤسسات تشريعية وتنفيذية تكمن في اعادة انتاج دور الطبقة المتوسطة وسبل الحفاظ عليها وتفعيل العلاقة معها والاستفادة من خبراتها في كافة المجالات.

ان غياب الطبقة المتوسطة يعني تسطيح المجتمع وقتل حالة الابداع لديه وبالتالي تكون الساحة مرهونة بيد الجهات الغير مثقفة والجاهلة والتي لاتمتلك القدرة على الابداع والانجاز، وهنا ينبغي ان تدرك الدولة اهمية هذا الامر وتدرك ان سبل بناء الثقافة الوطنية الواعية وسبل تحقيق حالة الاندماج والتفاعل والاتفاق على القيم

المشتركة وتحقيق حالة الانسجام والحوار يعود في جانب كبير منه الى الدور الذي تقوم به الطبقة المتوسطة.

وهنا نعتقد ان تكون هناك خطط مدروسة لدعم الطبقة المتوسطة من خلال مؤتمرات وندوات فكرية وثقافية وعلمية كأن يكون على سبيل المثال اقامة مؤتمرات سنوية او فصلية تحت رعاية الدولة واهتمامها بمختلف القضايا العلمية والفكرية والادبية والثقافية والاهم من ذلك توفير البيئة الامنة والمستقرة لتلك الطبقة المهمة في المجتمع وايجاد الضمانات اللازمة لها امنيا وماديا ومعنويا لمنع ابتعادها عن الساحة والتفاعل معها سواء بالتهجير او القتل او العزلة كما حصل مع الاسف طيلة السنوات الماضية.

- الاقتصاد والخدمات

تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين وازالة العقبات والقضاء على التباعد الجغرافي–الاقتصادي بين المدن والسعي للقضاء على البطالة المتنامية من خلال توفير فرص العمل المناسبة واعداد الطاقات المؤهل وتشجيع القطاع الخاص لاستيعاب الطاقات الشابة في المجتمع، وهنا يكون سلاح النزول الى المجتمع والتداخل معه وحل مشكلاته الاساسية مسألة مهمة للعمل، فلابد من الاشارة الى ان هناك ازمة تغلغل نعانيها في العراق هذه الازمة التي تعبر عن صعوبة تحقيق التواصل بين المؤسسات الحكومية وبالتالي فان الحكومة مطالبة بان تجد حلول لهذه الازمة خنق حالة مع مكونات المجتمع المختلفة وتجسير الهوة معها.

- الاعلام وسبل نشر الثقافة

تنشيط المماكنة الاعلامية بما يخدم المصالح العليا للدولة واهمية الحفاظ عليها وليس بما يخدم توجهات حزبية ضيقة وهنا يكن ان تكون السياسة الاعلامية التي تنتجها الدولة للترويج لعمليات الاعمار والبناء واليات تحقيق الامن والاستقرار وبرامج الوعي والتثقيف السياسي والاجتماعي اليات ووسائل مهمة يمكن ان تحقق حالة من التقارب والتفاعل بين الدولة والمجتمع، وهنا من المهم تعزيز حالة الاندماج في المجتمع من الاكثار بالمواد الاعلامية والمساحات الاعلانية والمؤتمرات والندوات

التي تبرز اسس الاعمار والبناء ولعل فكرة عقد المؤتمرات لاعمار المحافظات هي خطوة مهمة واساسية من الضروري اكمالها لتشمل كل المحافظات وابرزها بشكل واضح والاهم من ذلك الشروع الجدي بتنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية في داخل كل مدينة ومحافظة.

المصـــادر

1. اورفيل برم، التنشئة بعد الطفولة، ترجمة علي الزغل، ط1، عمان، دار الفكر، 1982، ص9.

2. نقلا عن نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، لتحليل مضمون الكتب المدرسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 51، 1983.
3. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، بغداد، دار الحكمة، 1991، ص351.
4. المصدر نفسه، ص355-356.
5. كمال المنوفي، الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد85، 1985، ص76.
6. محمد شقرون، الظاهرة الدينية كموضوع للدراسة، شروط وامكانية قيام سوسيولوجيا دينية في المجتمعات، مجلة المستقبل العربي، عدد133، 1990، ص31.
7. نقلا عن راجي انور هيفا، الاسلام والغرب حوار الحروف وصدام السيوف، ط1، بيروت، دار العلوم، 2004.
8. قرحان الديك، الاساس الديني من الشخصية العربية، المستقبل العربي، العدد 126، 1989، ص89.
9. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص448-449.
10. عاطف العقلة، الدين والتغيير الاجتماعي، المستقبل العربي، عدد126، 1989، ص124.
11. ديل ايكلمان، التعليم العالي الجماهيري والتصور الديني في المجتمعات العربية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد170، 1993، ص72.
12. المصدر نفسه، ص117.
13. المصدر نفسه، ص177.
14. فرحان الديك، المصدر السابق، ص88.

15. المصدر نفسه، ص88.
16. محمد محمود موسى، دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد100، 1984، ص155.
17. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية للمقارنة، ط1، الكويت، مركز الربيعان للنشر، 1987، ص334.
18. ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص333-337.
19. علي اسعد وطفه، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص37-38.
20. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، نقلا عن سهام الفريخ، تلخيص للكتاب، مجلة المستقبل العربي، عدد257، 2004، ص245.
21. ثناء فؤاد، المصدر السابق، ص320.
22. محمد العبد الله، العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الاعلام، مجلة المستقبل العربي، العدد220، 2003، ص40.
23. نبيل الدجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العلمي، مجلة المستقبل العربي، عدد244، 2005، ص62.
24. جلال عبد الله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، تأليف مجموعة باحثين، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص70.
25. ثناء فؤاد، المصدر السابق، ص335.
26. سيار الجميل، ستة مبادئ عليا من اجل المستقبل، صحيفة الزمان، عدد1534، 18 حزيران 2003، ص9، طبعة بغداد.
27. كمال المنوفي، الثقافة السياسية، المصدر السابق، ص66-72.

28. مها عبد اللطيف، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد4، 1998، ص183.

29. احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، ج1، ط3، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف، 1970، ص201.

30. المصدر نفسه، ص201.

31. محمد احمد اسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الكويت، دار الارقم، 1985، ص369.

32. Julian I Woodward and eimo roper: Political activity of American citizens, in Heinz eulau: Political behavior and public opinion, P.133.

33. عبد الوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق، الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، ط3، دمشق، دار المدى، 2006، ص62.

34. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص192-193.

35. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية ، محاضرات مطبوعة بالرونيو، القيت على طلبة الصف الثاني قسم السياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1969-1970، ص157.

36. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص193.

37. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، المصدر السابق، ص153.

38. سلامة احمد سلامة، الديمقراطية في العراق: www.ISLAMONLINS.NET

39. صادق الاسود، المصدر السابق، ص153.